الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

أسلوب الاشتغال عند عبد القادر فاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات تطبيقية

إعداد الطالبات:
- أسماء بن طاق
- سميرة بن طاق
- سعدية فلواط

إشراف الدكتور:
عيسى قيزة

السنة الجامعية: 2019/2018

﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ﴾

سورة النمل – 59 -

شكر وعرفان

يقول عز من قال في محكم تنزيله:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

سورة النمل – الآية 19 –

ويقول أيضا: **﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾**

سورة البقرة – الآية 237 –

بعد فضل الله عز وجل يقتضي أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص للأستاذ المشرف **عبد المؤمن رحماني** جزاه الله خير الجزاء كما نتوجه بالشكر لكل من ساهم بهذا البحث طباعة ومراجعة وقراءة وتشجيعا، والله ولي التوفيق.

الإهداء

إلى القلبين النابضين بالإيمان والحنان، إلى من نستمد منهما العزم والإرادة، والدفء والثبات، إلى الوالدين برا بهما، وإكراما بكفاحهما في هذه الحياة الذي أوصلنا إلى هذا الجهد لعله ينال رضاهم، وإلى كل الذين تحبهم قلوبنا ولم تذكرهم ألسنتنا نهدي ثمرة جهدنا هذه

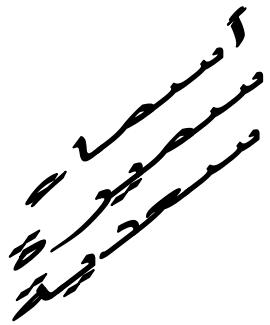

مقـدمـــــــة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، وبعث فينا بالحق نبيا أميا عربيا، هدانا إلى طريق الهداية والصلاح والرشاد، والصلاة والسلام على خير البرية نبي الهدى والنور سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وعلى من تبعه وسار على هديه إلى يوم الدين، ... وبعد:

يعد باب الاشتغال من الأبواب الدقيقة في النحو بحيث يحتاج الباحث فيه إلى إعمال الفكر والدقة والبراعة، وهو بمثابة التوكيد في الأسلوب العربي وهو من قضايا النحو الأكثر قدرة على كشف منهج النحاة وخصوصا مسألة المفارقة بين نظرياتهم والواقع اللغوي الذي اعتمدوا عليه وهو من أكثر الأبواب النحوية اضطرابا وتعقيدا بسبب كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة.

وتندرج الدراسة في هذا البحث الموسوم بعنوان "أسلوب الاشتغال عند عبد القادر فاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" ضمن ما قدمه النحويون القدامى والجدد من تعريف الاشتغال والقواعد التي أقام عليها النحاة هذا الباب وما تأثروا به من آراء.

كما تأتي أهمية هذا البحث في كونه يسعى للبحث في الاختلاف بين النظريات التي تعالج هذا الموضوع بين القديم والحديث.

ويطمح هذا البحث إلى الإجابة عن بعض التساؤلات بغرض إزالة الغموض عن موضوع أسلوب الاشتغال وبداية هذه التساؤلات: ما ضابط الاشتغال؟ وما هي أحكامه؟

لتنبثق بعد ذلك مجموعة من الأسئلة منها: كيف نظر النحاة القدامى والمحدثين إلى أسلوب الاشتغال؟ وكيف عالجه فاسي الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربية؟

أما عن أسباب اختيار موضوع البحث منها الذاتية وأخرى موضوعية.

- الذاتية تتمثل في الانجذاب نحو دراسة قضايا النحو العربي بالتعمق والتوسع.
- والموضوعية تتمثل في محاولة الإحاطة بهذا الموضوع من خلال إحداث توازن بين دراسات الاشتغال القديمة والحديثة، وبالتالي دفع الباحثين إلى المضي قدما نحو هذا المجال، وكذلك تقديم مساهمة موسعة في مجال البحث العلمي.
- أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة والتي يمكن أن يعتمد عليها في أحيان كثيرة هي:
- أسلوب الاشتغال ودلالته في العربية لعباس الأوسي.
- أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى لفاضل صالح.

وانطلاقا من هذه الدراسات، يهدف هذا البحث إلى تقديم مقارنة جديدة لأسلوب الاشتغال لتوضيح أهم الأبعاد اللغوية والنحوية لهذه الظاهرة، وكذا إفادة الدراسات العلمية.

أما بالنسبة للمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي والمقارن الذي يعتبر طريقة لدارسة الظاهرة بطريقة علمية للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تنظيم الحقائق المتعلقة بظاهرة ما يهدف اكتشاف ما هو جديد والتأكد من ما هو قديم من خلال المقارنة.

وقد اقتضى منهج الدراسة أن يكون البحث في مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة يتبعها تبث بالمصادر والمراجع.

أما الفصل الأول: بعنوان دراسة عامة لمصطلح الاشتغال، ثم قسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث. فالأول يتحدث عن تعريف الاشتغال لغة واصطلاحا. أما البحث الثاني جاء فيه الاشتغال أركانه وشروطه. أما المبحث الثالث فهو بعنوان أحكام الاشتغال الإعرابية.

أما الفصل الثاني: عنوانه أسلوب الاشتغال عند فاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" قسم إلى مبحثين، الأول أسلوب الاشتغال بين القدامى والمحدثين، والمبحث الثاني رأي فاسي الفهري في أسلوب الاشتغال.

ثم خاتمة البحث، تحتوي حوصلة النتائج المتوصل إليها في نهاية البحث.

وأخيرا قائمة المصادر المراجع وفهرس الموضوعات كما استندت هذه الدراسة في مجال البحث على مجموعة من المصادر منها:

- الكتاب لسيبويه،
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان،
- معاني النحو لفاضل صالح السمرائي.

أما أهمها فهو اللسانيات واللغة العربية لفاسي الفهري لأن الدراسة تتمحور حوله.

وفي الأخير لا يسع إلا أن نشكر الأستاذ المشرف "عيسى قيزة" على قبوله الإشراف على هذا البحث بصدر رحب، كما نشكره على مساعدتنا وأسلوبه اللبق وتعامله معنا بصبر، وعلى تحفيزنا بأهمية البحث وقيمة الموضوع. مما جعل هذا البحث يلقى قبولا من طرفنا والرضا به منذ بداية البحث إلى نهايته. ويبقى هذا البحث كغيره من البحوث قام به بشر فهو يحتمل الخطأ والصواب فإن أخطأنا فمنا وإن أصبنا فمن الله وشكرا.

مدخـــــــل

1. السيرة الذاتية لصاحب الكتاب: عبد القادر فاسي الفهري

عالم لسانيات مغربي، بصير بأصول النظريات اللغوية المعاصرة، كرس جهده لبناء النظرية اللغوية العربية على ضوء المعطيات العلمية الحديثة، وقد وصفه علماء لسانيات غربيون بأنه عبقري وباحث فريد، جلب الاحترام للسانيات العربية، ومكن لها في ميادين البحث وأروقة المعرفة.

المولد والنشأة:

ولد عبد القادر فاسي الفهري يوم 20 أبريل / نيسان 1947 في فاس بالمغرب وعاصر في طفولته العقد الأخير من الاستعمار الفرنسي، نشأة في أسرة فن وذوق، ففطر على اللغة العربية وآداب الإسلام، فقد كان والده رجل مبادئ وتربية وموسيقى، وكانت أمه "متحضرة تتقن كل ما تفعل"

الدراسة والتكوين:

تلقى تعليمه الأولي في فاس وأظهر تفوقا في الفرنسية والحساب، ثم نال الإجازة في اللغة العربية، وقد أراد التخصص في الفلسفة، غير أن الدروس كانت عقيمة – كما يقول – فاتجه إلى الاقتصاد، لكن فقه اللغات كان قدره، فقد أتم دراساته العليا في السوربون بباريس[1]

الوظائف والمسؤوليات:

شغل منصب أستاذ الدراسات العليا للسانيات العربية والمقارنة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ومدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في جامعة محمد الخامس بالمغرب من 1994 إلى 2005

وهو الرئيس المؤسس لجمعية اللسانيات في المغرب، وكان مديرا لمجلة "أبحاث لسانية"، اختير عضوا في الجنة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتكوين، وحاضر في جامعات أوروبية وأمريكية مثل ستانفورد، وأم آي تي، وهارفرد، وجامعة باريس الثالثة، وليدن وشتوتغارن بألمانيا، شغل عضوية المجمع العربي الليبي، ومجلس أمناء مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية بالرياض، والمجلس العلمي لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية بالدوحة.

المؤلفات:

ألف الفارسي كتبا عديدة، منها: "السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة 2013، وله بالانجليزية key features and parameters in arabic grammaire 2012 كما صدر له "ذرات اللغة العربية وهندستها، دراسة استكشافية أدنوية" 2010، و"معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي، فرنسي، عربي" بمشاركة د. نادية العمري عام 2009، و"اللغة والبيئة: أسئلة متراكمة" عام

[1] شبكة الجزيرة الإعلامية: 2014/11/06، الساعة 21:23

2007، و"أزمة اللغة العربية في المغرب، بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة" عام 2010[1]

2.التعريف بالكتاب: (اللسانيات واللغة العربية)

كتاب اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية للدكتور عبد القادر فاسي الفهري (الكتاب الأول)، صدر ضمن سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج للنشر بدار توبقال عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار بلقدير، الدار البيضاء -5- المغرب، ط 2- 1988- عدد الصفحات 203.

يحتوي كتاب اللسانيات واللغة العربية على مقدمة، وأربعة فصول، حيث جاء الفصل الأول بعنوان ملاحظات حول الكتابة اللسانية، أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان الموقف المعجمي، أما الفصل الثالث تضمن إشكال الرتبة والبنية الأساسية للجملة، أما الفصل الأخير فتناول فيه البنية الداخلية للمركب الاسمي وفي الأخير خاتمة وفهرس لمحتويات الكتاب.

وقد عالج هذا الكتاب أهم قضية من قضايا اللغة في ارتباطها باللسان كعلم أو نشاط تحليلي، من خلال مقارنته بمختلف الأنشطة العلمية الأخرى، رغم اتصاف اللغة بالانغلاق واللاشفافية أثناء الممارسة الفعلية لهذه اللغة في جل مستوياتها، وهو أهم عنصر في فهم الأبعاد المرجعية والمعرفية والمنطقية أو الأبعاد المنهجية لتصور المعطيات والوقائع وهو ما يفترض أن يتوفر في ممارس اللسانيات[2]، حيث تتطلب اللسانيات التطبيقية أبعادا إجرائية عملية، على أن هذا يجب ألا ينسينا أن التطبيق ليس إلا الوجه الآخر للنظرية اللسانية العامة، ونظريات أخرى مساعدة إذا اقتضى الأمر، فوضع كتاب لقواعد اللغة أو تأليف معجم أو رسم وسائل التدخل لتغيير وضع لغوي أو السعي وراء الحلول لأمراض كلامية، تلك كلها مشاكل تأخذ من جهة بأسس التنظير للمشكل في جانبه اللغوي وأسس التنظير للمشكل في جوانبه الأخرى من نفسية وتعليمية واجتماعية وفنية.

والتطبيق لا شك مراتب، فوضع نحوا للغة العربية يجب أن تتوفر فيه الدقة فهو تمثيل لنظرية لسانية عامة ويدخل معها في العلاقة الموصوفة بين اللغة واللسانيات وخاصة اللغة العربية، فيجب أن يكون النحو ذا واقع نفسي، ومن هنا ضرورة ربط العلاقة في خريطة إبستمولوجية بين اللسانيات وعلم النفس وضرورة اتصال النتائج التي يمكن أن نحصل عليها في كل من العلمين، إذ يجب أن نصل، في نهاية المطاف، إلى وضع نحو موحد يصف المعرفة اللغوية الباطنية لمتكلم اللغة لتحقيق نماذج فعلية للفهم والإدراك أو الإنتاج والتحليل.

ومن الضروري بناء أنحاء لوصف اللغة العربية الحالية واللغة العربية القديمة وكذلك اللهجات العربية، في إطار لسانيات مقارنة لإحداث ترابط بين هذه الأطراف الثلاثة للوصول

---

[1] شبكة الجزيرة الإعلامية، 2014/11/06، الساعة 21:23

[2] عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الأول، دار توبقال للنشر، بلقدير، الدار البيضاء -5- المغرب، ط2، 1988، ص 46.

للجانب الوصفي من اللغة من خلال دراسته العربية في إطار لسانيات تطورية[1] أو تاريخية تضبط العربية في مراحلها المختلفة والمبادئ التي تتحكم في هذا التطور، وتعد دراسته للغة العربية واللهجات دراسة نفسية لسانية وكذلك دراستها آليا بهدف بناء نماذج لاستعمالها وإدراكها.

وقد ركز فاسي الفهري على ملاحظات حول الكتابة اللسانية مبدئيا إذ يرى أنه ليس هنالك ما يمنع من تصور اللغة موضوعا رياضيا، أو اجتماعيا أو نفسيا، وبالتالي تصور اللسانيات جزءا من الرياضيات أو علم الاجتماع أو علم النفس، وزعم الوظيفيون أن اللغة – قبل كل شيء- أداة للتواصل لا تستند إلى مبرر سوى أنه يردد ما يسلم به نوع من الحس المشترك إلا أن العلم غالبا ما يخطئ الأفكار المتداولة لصالح ما لا ينتظر من الأفكار، واعتبار اللغة أداة للتواصل لا يوحي به إلا الحس المشترك السطحي، وإن من يتأمل اللغة يجد أنها لا تساهم في التواصل أكثر من مساهمتها في عدم التواصل.

وللوصول إلى المعرفة اللغوية يجب الانطلاق من المعرفة النحوية حيث يرى تشومسكي أن العناية باللغة تستند أساسا إلى العناية بالنحو للتحول من تجميع العينات وتنظيمها أو دراسة لغة خاصة أو الخصائص العامة لكثير من اللغات أو كل اللغات إلى دراسته الأنساق التي توجد فعلا في الدماغ، وتساهم في تفسير الظواهر الملاحظة فمن المعلوم أن اللغة لا متناهية إذ يمكن اعتبارها مجموعة لا متناهية من المزاوجات بين الأصوات والمعاني، وليس هناك حدود لمعرفتنا لهذه المزاوجات إلا من خلال تمثيلها عن طريق نسق متناه من القواعد، يحدد خصائص هذا العدد اللامحدود من الجمل التي نبنيها[2]

فاللغة الموصوفة وأزمة المنهج إذا استقرينا تاريخ اللسانيات العربية القصير نجد أنها واجهت بالفعل إشكال التجديد، ولكن جل اللسانيين العرب لم يأتوا بالجديد المطلوب، إلا من درس منهم في الغرب واشتغل على اللهجات.

وتعاني العربية تصورا خاطئ إذ يدعي بعض اللغويين العرب أنها لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية.

فاللغة العربية بصفتها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفات عربية تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات، وإنما توجد في بعض اللغات، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلا في لغة أو لغات أخرى، هندأوروبية كانت أو غير هندأوروبية[3]

---

[1] عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص 46.

[2] المصدر نفسه، ص 47.

[3] عبد قادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص 51.

الفصل الأول:
دراسة عامة لمصطلح الاشتغال

المبحث الأول: تعريف الاشتغال

أ. لغة: جاء في معجم العين أن معنى مادة (ش، غ، ل)، شغل: شَغَلْتُهُ و شُغِلْتُ به، وشُغْلٌ شاغِلٌ، - شغل مصدر انْشَغَلَ:

- انشغال البال- اضطراب البال قلقًا وهمًّا وغمًّا

شغل مصدر اشتغَلَ: - وجده في اشتغال دائم، في عمل[1]

شُغلٌ شاغلٌ: مبالغةٌ

أما في لسان العرب: الشّغْلَ والشّغْل كله واحد، والجمع أشغال وشغول؛ قال بن ميادة:

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت

عليك، ولا أن أحْضَرَتْكَ شغُولُ

وقد شغلهُ شتغِلهُ شَغلاً وشُغلاً؛ الأخيرة عن سيبويه، وأشغلهُ وأشغل به وشُغِلَ به وأن شَاغْلٌ لهُ، وقيل لا يقال أشغلتهُ لأنها لغةٌ رديئة، وقد شُغْل فلان فهو مشغولٌ[2]

شَغَلَ يَشْغَل، شَغْلاً وشُغْلاً، فهو شاغِل، والمفعول مشغولٌ

ويقال أيضا: شَغَل من: شُغُلَ بـ يُشْغَلُ، شَغْلاً، والمفعول مشْغُولٌ به، شَغُلَ بالأمر انصرف إليه وتلهى به "شُغِلَ بالحقل"[3]

أشْغَلَ يُشْغِلُ، اشغالاً فهو مُشْغِلْ ولمفعول مُشْغَلْ

أشغلهُ الأمر عن كذا: شَغلهُ: ألهاه عنهُ[4]

ب. اصطلاحا: يتفاوت أسلوب النحاة في تعريف الاشتغال بين الاختصار والشرح المطول حيث ذهب سيبويه في كتابه "الكتاب" أسلوب الاشتغال تحت مادة: المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده، نحو: زيدًا ضربته[5]

فالاشتغال هو: أن يتقدم اسم على فعله الذي انشغل بضميره أو بمتصل بضميره وكان الأصل في هذا الاسم أن يكون متأخراً عن فعله، فقد يكون مفعولاً به، أو مضافًا إلى مفعوله، أو مجرورًا بحرف جر، أ مضافًا إلى المجرور بحرف جر[6]

بمعنى أن يتقدم اسم على عامل من حقه أن ينصبه لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره، وهذا الضمير يعود للاسم المتقدم بحيث لو حذفنا هذا الضمير لكان حق الاسم المتقدم أن يكون منصوبا بالفعل، نحو: محمدًا أكرمته

هنا تقدم الاسم (محمد)، وتأخر عنه الفعل (أكرمت)، ويكون هذا الفعل مشغولاً بالعمل في الضمير وهو (الهاء) في (أكرمته) حيث نصبه على أنه مفعول به وهذا الضمير (الهاء) يعود للاسم المتقدم وهو (محمد) بحيث لو حذفنا هذا الضمير لكان حق الاسم المتقدم أن يكون منصوبا على أنه مفعول به مقدم.

وقد ورد أيضا أن الاشتغال هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيّه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير: ((زيدًا ضربته))، و((زيدًا مررت به))، ومثال المشتغل بالسببي: ((لا زيدًا ضربتُ غلامه))

---

[1] أبو عبد الرحمان الخليل، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دط، ج4، ص 359.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414ه، ص، ص 5535، 5536.

[3] أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008م، ص 15053.

[4] المصدر نفسه، ص: 15054.

[5] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، الأردن، ط1، دت، ص 81.

[6] محمود حسني مغالسة، النحو الشافي الشامل، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، دط، 2006، ص 590.

وهذا هو المراد بقوله: ((إن مضمر اسم – إلى آخره))، والتقدير: إن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم المضمر لفظا، نحو: ((زيدًا ضربتُه)) أو بنصبه محلاً، نحو: ((زيدًا مررت به))، فكل واحد من ((ضربتُ))، و((مررتُ)) اشتغل بضمير ((زيد))، لكن ((ضربتُ)) وصل إلى الضمير بنفسه، و((مررتُ)) وصل إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظا ومنصوب محلا، وكل من ((ضربتُ))، و((مررتُ)) لو لم يشتغل بالضمير، لتسلط على ((زيد)) كما تسلط على الضمير، فكنت تقول: ((زيدا ضربْتُ))، فتنصب ((زيدا))، ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره، وتقول: ((بزيد مررت)) فيصل الفعل إلى ((زيد)) بالباء كما وصل إلى ضميره، ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير.

وقوله: ((فالسابق انصبهُ- إلى آخره)) معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة، فيجوز لك نصب الاسم السابق[1]

ويقول المبرد: "اعلم أن المفعول إذا وقع في هذا المَوْضِعِ وقد شُغِل الفعل عنه، انتصب بالفعل المضمر، لأن الذي بعده تفسيره له"[2]نحو: قولك: أزيداً ضربته، وقوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ٢٤﴾[3]

أما السيوطي فيرى أن الاشتغال (هو أن يتقدم اسم، وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف إلى ضميره والمشتمل صلته على ضميره نحو: زيدٌ ضربتهُ، وزيدٌ ضَرَبْتَ أخاهُ، وهندٌ أكرمتُ الذي يحبها.

بخلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو: ضربتهُ زيدًا على البدل، أو زيدٌ على الابتداء فليس من الباب[4]

المبحث الثاني: أركان الاشتغال وشروطه

أ. أركان الاشتغال:

للاشتغال ثلاثة أركان هي:

الاسم المشغول عنه

العامل (الفعل) وهو المشغول

الضمير (المشغول به) ويعود إلى الاسم المشغول عنه

نحو: اللغزَ حللتَهُ[5]

أي أن الاسم المشغول عنه هو الاسم المتقدم

والمشغول هو الفعل المتأخر

أما المشغول به فهو الضمير

ففي المثال: اللغز حللتَهُ

المشغول: الفعل حلل

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005، المجلد 2، ص 262.

[2] المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلام، القاهرة – مصر – دط، دت، الجزء1، ص 81.

[3] القمر/ 24.

[4] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، 1979م، ج5، ص 149.

[5] فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، النحو الوظيفي قواعد وتطبيقات، دار الأعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 392.

المشغول به: الهاء
المشغول عنه: اللغزَ

ب. شروطه:

ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها، فأما شروط المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم كما قلنا فخمسة:

الأول: أن يكون غير متعدد لفظا ومعنى، بأن يكون واحدا نحو زيدا ضربته، أو متعددا في اللفظ دون المعنى نحو زيدا وعمرا ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ والمعنى – نحو زيدا درهما أعطيته – لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدما، فإن تأخر – نحو ضربته زيدا – لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله، وكأنك قلت: زيد ضربته.

والثالث: قبوله الاضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

والرابع: كونه مفتقرا لما بعده؛ فنحو ((جاء زيد فأكرمته)) ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفيا بالعامل المتقدم عليه[1]

والخامس: كونه صالحا للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة، فنحو قوله تعالى (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحقيقها في المشغول – وهو الفعل المتأخر كما قلنا- فاثنان:

الأول: يكون متصلا بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل.

والثاني: كونه صالحا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل مستكملا لشروط عمله أو اسم مفعول مستكملا لشروط عمله، فإن كان حرفا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلا جامدا كفعل التعجب لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد، وهو ألا يكون أجنبيا من المشغول عنه، فيصبح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته أو مررت به، ويصح أن يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربت أخاه أو مررت بغلامه، وهذا الأخير يسمى السببي.[2]

المبحث الثالث: أحكام الاشتغال الإعرابية

اعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات، فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي الوجهان، فأما ترجيح النصب ففي مسائل:

---

[1] أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، دط، 1355ه، ج2، ص 159.

[2] أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 160.

منها: أن يكون الفعل المذكور هو فعل طلب – وهو: الأمر، النهي، الدعاء- كقولك: "زيدًا أضربهُ" و"زيدًا لا تُهنهُ" و"اللهم عبدك أرحَمهُ".[1]

ففي مثال الأمر: "زيدا أضربه".

زيدًا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لفعل محذوف دل عليه المذكور.

أضربهُ: فعل أمر مبني على السكون الظاهر.

الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر وجوبا، تقديره "أنت".

- أما مثال النهي: "زيدًا لا تهنهُ"

زيدا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لفعل محذوف دل عليه المذكور.

لا: ناهية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تُهنْ: فعل مضارع مجزوم بـ "لا" وعلامة جزمه السكون الظاهر.

الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره "أنت".

- وفي مثال الدعاء: "اللهم عبدك أرحمه"

اللهم: منادى حذف ياؤه وعوض عنها بالميم، مبني على الضم في محل نصب.

عبدَكَ: عبدَ: مفعول به لفعل محذوف تقديره "أرحم" وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف.

الكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

أرحمه: أرحم: فعل أمر يفيد الدعاء مجزوم، وعلامة جزمه السكون.

الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره "أنت".

وإنما يترتب الجزم في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية على المبتدأ وهو خلاف القياس، لأنها لا تحمل الصدق والكذب. ويشكل على هذا النوع قوله تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ فإنه نظير قولك: "زيدًا وعمرًا أضرب أخاهما" وإنما رجح النصب لسكون الفعل المشغول فعل طلب، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

ومنها: أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية، كقولك: "قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُهُ".[2]

قام: فعل ماض، مبني على الفتح.

زيد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وعمرا:

الواو: حرف عطف، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة التجارية الكبرى، أول شارع محمد علي بمصر، لصاحبها مصطفى محمد، ط11، 1963م، ص 193.

[2] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 193، 194.

عمرا: مفعول به لفعل محذوف، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
أكرمته:
أكرم: فعل ماض مبني على السكون. **والتاء:** ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. **والهاء:** ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة "عمرا أكرمته" معطوفة على الجملة قبلها.

ومن مواطن ترجيح النصب أيضا: أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل[1] نحو: ﴿أبشرا منا واحدا نتبعه﴾.[2]

أما وجوب النصب ففيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل، كأدوات الشرط والتخصيص، كقولك: "إن زيدا رأيته فأكرمه" و"هلا زيدا أكرمته" وكقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[3]

وجوب رفعه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم نحو:

أ. **إذا الفجائية**: نحو قولك: وصلت فإذا الحجاج ينتظرهم المهنئون.
وصلت: وصل: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء المتكلم،
وتاء المتكلم: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.
فإذا: الفاء: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تفيد التعقيب.
إذا: فجائية.
الحجاجُ: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
ينتظرهم: ينتظر: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
هم: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدم والميم للجمع.
المهنئون: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الفعلية "ينتظرهم المهنئون" في محل رفع خبر المبتدأ.

ب. **بعد لام الابتداء:** نحو: إني لأردُن أحبها.

ج. **واو الحال**: نحو: جئت والسيارة يركبها أبوك.

د. **بعد أدوات لها حق الصدارة:** نحو: التدخين هل كرهتهُ؟[4]

أما الذي يستويان فيه فضابطه: "أن يتقدم على الاسم عاطف، مسبوق بجملة فعلية، تخبر بها عن اسم قبلها"، وكقولك: "زيد قام أبوه، وعمرا أكرمته". وذلك لأن: "زيد قام أبوه" جملة كبرى ذات وجهين، وعنى قولي "كبرى" أنها جملة في ضمنها جملة، ومعنى قولي: "ذات وجهين" أنها اسمية الصدر، فعلية العجز، فإن رعيت صدرها رفعت "عمرا"، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وإن راعيت عجزها نصبته، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان.

---

[1] ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001م، ص 219.
[2] القمر/ 24.
[3] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 195.
[4] ينظر: فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، النحو الوظيفي قواعد وتطبيقات، ص 392.

وأما الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: "زيد ضربته"، وقال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ أجمع القراء السبعة على رفعه، وقرئ شاذا بالنصب، وإنما يترجح الرفع في ذلك لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره.[1]

ومن مواطن ترجيح الرفع أيضا: أن يكون في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا يجوز في الأمرين على السواء، نحو: الطالب ساعدته، والمريض عالجته، فيجوز لك في الطالب والمريض، الرفع والنصب واختاروا الرفع على الابتداء.[2]

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 196.

[2] أحمد علم الدين الجندي، في قواعد العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، دط، 1981م، ج3، ص 2015.

الفصل الثاني:
أسلوب الاشتغال عند عبد القادر فاسي الفهري

المبحث الأول: الاشتغال بين القدامى والمحدثين

1. رأي القدامى في أسلوب الاشتغال:

ذهب الكوفيون إلى أن قوله: "زيدًا ضربته" منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: "ضربتُ زيدًا ضربتُهُ".

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المُكَنى -الذي هو الهاء العائدة- هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به، كما قالوا: "أكرمت أباك زيدًا" و"ضربت أخاك عمرًا"[1].

ومفادَ قولهم "زيدا" منصوب بالفعل الظاهر المشتغل بالهاء، لأن هذه الهاء هي ضمير الاسم المتقدم، فأثر الفعل امتد إلى الضمير وإلى الاسم المتقدم معا، فأوقع فيهما النصب معا، فهما معمولان لعامل واحد وهو الفعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا بأنه منصوب بفعل مقدر، وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخرا، وقبله ما يدل عليه[2].

ويظهر في قولهم هذا أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي، هو وقوعه موقعا يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعا بعامل معنوي لأنه جاء في أقوى حالاته، فيعطي أقوى علامات الإعراب ولا يصدق هذا القول على الفعل لأن المضارع معرب والماضي مبني دائما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، لأن المُكنى هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به.[3]

كقولهم: "أكرمتُ أباكَ زيدًا"، و("ضربتُ أخاكَ عمرًا")، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن انتصاب "زيدٍ" في قولهم: "أكرمتُ أباكَ زيدًا" على البدل، وجاز أن يكون بدلا، لأنه تأخر عن المبدل منه (إذ لا يجوز أن يكون البدل متأخرا عن المبدل منه)، وأما ها هنا فقد تقدم "زَيْد على الهاء".

فلا يجوز أن يكون بدلا منه، لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه، (على أنا) نقول: (إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه)، على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أُظْهِرَ في المبدل منه[4].

قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾[5]. قوله: ("لمن آمن منهم" بدل من قوله: "للذين استضعفوا") فظهر العامل في البدل،

---

[1] أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دت، ص 77.

[2] المصدر نفسه، ص 77.

[3] المصدر نفسه، ص 77.

[4] أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دت، ص 77.

[5] الأعراف/ 75.

كما أظهره في المبدل منه وقال تعالى:﴿وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفًا مِّن فِضَّةٖ وَمَعَارِجَ ﴾[1]. فقوله: "بيوتهم سقفا من فضة" بدل من قوله لمن يكفر بالرحمن" فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدل على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه.

ورد ابن يعيش ما ذهب إليه الكوفيون في ناصب الاسم المنصوب المشغول عنه وهو الفعل الظاهر في رأيهم، قائلا: "هو قول فاسد، لأن ما ذكروه إن كان من جهة المعنى صحيحا، فإنه فاسد من جهة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر ها هنا غيرا من جهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية، واللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره، واشتغاله به، فلم يجز أن يعتدي إلى آخر".[2]

وابن يعيش في رأيه هذا يوافق ما ذهب إليه البصريون في ناصب الاسم المشغول عنه والنصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وتقديره "ضربت زَيدًا ضربتهُ"، وذلك أن هذا الاسم إن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدى إلى زيد، لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين.[3]

ومعنى قوله هذا أن كل معمول لا بد له من عامل، والمنصوب لا بد له من ناصب أوجب النصب فيه، ولو تحرر النحاة من هذه النظرية النحوية وقبلوا الاسم المنصوب في جملة "زيدا ضربته" على أنه مفعول به تبعا لما يقتضيه المعنى، وليس لهم أن يخترعوا بابا جديدا.

قال أبو العباس: "الفرق بين ضربت زيدا وزيدا ضربته، أنك إذا قلت ضربت زيدا، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت زيدٌ ضربته، فإنما أردت أن تخبر عن زيد".

وقال أيضا: "لا أجيز زيدٌ ضربتٌ، وأجيز إن زيدًا ضربت لأنه لا تجديدًا من الإضمار إذا نصبت "زيدا" بأنْ".[4]

ويرى ابن مضاء في باب الاشتغال أنه إذا قلت: زيدًا فاضربه فلا يجوز في زيد إلا النصب ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، كما لا يجوز في زيدا ضربه. فإن جعل خبر مبتدأ محذوف جاز، كأنه قال: هذا زيد فاضربه، ولا يجوز زيد فاضربه على أن يكون زيد مبتدأ واضربه خبر[5]، ومثاله: بقوله تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾[6]وقوله أيضا: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ﴾.[7]

وأما إن كان الفعل مستفهما عنه بالهمزة، فإن الاختيار نصبه ويجوز رفعه[8]، ومثاله في قوله تعالى:﴿ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾.[1]

---

[1] الزخرف/ 33.
[2] ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج2، ص، ص 30، 31.
[3] ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، ص 31.
[4] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص 137.
[5] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979م، ص 92.
[6] المائدة/ 38.
[7] النور/ 2.
[8] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 97.

كما أشار إلى أنه إذا كان العائد على الاسم المتقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرفع كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب[2]، في قوله تعالى:﴿قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ أَمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتَرُونَ﴾.[3]

وكذلك قوله تارة على أنه غير مبتدأ، وتارة على أنه مبتدأ فلا مانع في ذلك.[4] ومثاله في قوله تعالى:﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تُمۡنُونَ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾.[5]

وقال ابن مضاء: إذا عطفت الجملة التي تقدم فيها الاسم على الفعل، على جملة أخرى صدرها فعل، كان الاختيار النصب، والرفع جائز[6]. في قوله تعالى:﴿أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا﴾.[7]

ويتضح لنا من خلال قول ابن مضاء أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا يطبع.

كما ذكر أيضا في باب الاشتغال "ومن الأبواب التي يظن أنه يعسر على من أراد تفهمها لأنها موضع عامل ومعمول- ولا داعية إلى إنكار العامل والمعمول - باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره".[8] مثل قولنا: زيدًا ضربته

ويرى الفراء أن العوامل كالمؤشر فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمرو قائمان وفيه نظرًا للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر أي يجوز الإضمار مؤخرا في حال طلبهما المرفوع أيضا فنقول: قام وقعد أخواك هما "قول أضمرته مؤخرا" أي أن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول هو الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أهملته فلا إضمار فيه.[9]

ويذهب الفراء إلى أن العامل يرفع بالابتداء فيرفع المبتدأ بالخبر، فرارا من عامل لا يظهر ولا يتمثل. ويتلخص تصور النحاة للعامل ومقتضاه في اتجاهين:

الأول: فهم شائع منشور: أن العوامل المؤثرة حقيقة، وأن أثرها هو تلك الحركات والحروف والسكنات.

الثاني: فهم لم تصل به الشهرة حد الأول: بل هي أفكار مبعثرة هنا وهناك وقد وضعت فيه قضية العامل والعمل في الأمور الآتية:

---

[1] القمر/ 24.
[2] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 98.
[3] يونس/ 59.
[4] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 99.
[5] الواقعة/ 58/ 59.
[6] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 106.
[7] النازعات/ 31/ 32.
[8] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 96.
[9] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، ط1، بالمطبعة الخيرية، مصر، 1305ه، ص 75.

أ. إن ما أطلق عليها عوامل ليست عوامل حقيقية، بل هي إشارات وعلامات على العمل أو ممهدة له وضرورية لوجوده،

ب. يرى ابن جني أن العامل هو المتكلم،

ج. مقتضى العامل في الأسماء – في رأي البعض- هو توارد المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها[1].

2. رأي المحدثين في أسلوب الاشتغال:

ومن النحاة المحدثين الذين عالجوا أسلوب الاشتغال معالجة دلالية تركيبية، شوقي ضيف الذي يطالب بإلغاء باب الاشتغال من كتب النحو، قائلا: "حري أن يلغى الباب من كتب النحو وأن تعرف أمثلة النصب في باب الحذف المقترح لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل"[2].

أما إبراهيم مصطفى يقول عن باب الاشتغال: "هو باب دقيق عويصٌ وَعَرَ النحاة فيه البحث، وأكثروا الخلاف فيه، فنقول: زيدًا لقيتُ، أو زيدًا لقيتهُ، وهذا التركيب الأخير وحده موضع الاشتغال، ولأجله خلق الباب، وأطيلت أبحاثه"[3].

ويضيف قائلا: "أنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل: زيدًا رأيته يكون متحدثا عنه مسندا إليه، فليس إلا الرفع، والاسم آت في موضعه من الكلام، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تتمة للحديث وبيانا له لا متحدثا عنه، فالحكم النصب، تقول: زيدًا رأيتهُ".[4]

بمعنى أن الإعراب بالحركات عارض للكلام فهي تتبدل بتبدل التركيب وأنه عرض حادث لا بد له من محدث، وأن الضمة علما للإسناد والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب وإنما حركة حقيقية مستحبة عند العرب.

ومن الرافضين للعامل النحوي إبراهيم أنيس وقد تعدى رفضه إلى رفض فكرة دلالات العلامات الإعرابية، إذ يقول: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض".

ويقول أيضا: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب إذ يُوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا".[5]

يحدد تمام حسان أن التعليق يضبط بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية، وأن فكرة التعليق تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما

---

[1] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، دار عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1979م، ص 201.

[2] ضيف شوقي، تيسير النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، د، ط، 1986م، ص 117.

[3] مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992م، ص 152.

[4] مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص 153.

[5] خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، دراسات وآراء في علم اللغة المعاصر، 5، ص 78.

يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية فالقرائن هي ما يضبط المعنى من الفساد بين المتكلم والسامع.

ويذكر مهدي المخزومي أن أكثر ما كان يهتم به النحاة هو التغيير الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثنايا الجملة، وكان هذا التغيير يلفت أذهانهم، فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيرا في هذه الفكرة التي رأوها أساسا ينبني عليه الدرس النحوي، أعني فكرة العمل وفكرة العامل، فكانوا إذا عرضوا لتقديم جزء من الجملة على جزء، أو ذكر جزء وحذف آخر، عرضوا له بقدر ما له من علاقة بالعامل، كتناولهم تأخير الفاعل عن الفعل، وتقديمه عليه وتقديم المفعول على الفاعل، أو على الفعل والفاعل جميعا، وتقديم الحال على صاحبها، والمستثنى على المستثنى منه، ولم يغيروا الدوافع اللغوية التي اقتضت ذلك كله شيئا من اهتمامهم.[1]

وهذا تمام حسان يرى أن العامل إذا كان قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإن فكرة القرائن توزع بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات.[2]

وعند خليل عمايرة أسلوب الاشتغال من باب التوكيد، وأن جملته الأسلوبية هي جملة تحويلية ذات عنصري توكيد هما: الترتيب والزيادة، ويعد الاسم المشغول عنه مفعولا حقيقيا قدم للتوكيد والضمير مؤكدا له.[3] ويضيف أيضا: "فالتقديم والتأخير عند علمائنا من السلف الصالح يكون لأمر يتعلق بالنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم".[4]

ويقول أيضا: "ونحن نرى إنما المتكلم أراد توكيد جزء من المعنى ممثلا بجزء من الجملة كلها، بالمفعول به فقدمه".[5]

فالاسم المنصوب المتقدم والمشغول عنه في أسلوب الاشتغال قدم لغرض التوكيد وبيان الأهمية وتثبيته في ذهن المتلقي، وعليه تكون كلمة الطالب في جملة "الطالبَ أكرمتَه" مفعولا به مقدم لغرض التوكيد، وأكرمتَ فعل ماضٍ والهاء ضميرا متصلا ذكر توكيدا لغرض من تقديم المفعول به وهو توكيد اللفظ.[6]

وقد قدم فاضل السامرائي توضيحا للاشتغال إذ يرى: أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة ومما يدل على ذلك قولهم: (محمدًا سلمت عليه) و(خالدًا أكرمت أخاه) و(سعيدًا انطلقت مع أخيه) فأي اشتغال في هذا الأمر؟

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص 65،66.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994، ص 232.
[3] خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، عمان، الأردن، ط1، ص 56.
[4] المصدر نفسه، ص 89.
[5] خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 195.
[6] ينظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 196.

وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم فإن الفعل قد يكون لازم كما نرى.

وأما على رأي الكسائي والفراء فليس ثمة اشتغال أصلا، وإذا كنا نرغب في الإبقاء على اصطلاح الاشتغال والمشغول عنه فإنا نقصد به معنى آخر.

أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولا عنه منصوبا ولا داعي لأن نذكر له ناصبا لأن التقديم الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها، فإنه يمكن أن يقال بأن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، والمشغول عنه منصوب، وهكذا لا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا وإذا كان لا بد من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه.[1]

إذا فمن جهة التركيب فإن اللغة أجازت في الاسم المتقدم المنصوب الرفع والنصب.

ومن النحاة الذين يؤيدون نظرية العامل نجد في مقدمتهم محمد عرفة الذي قال: "إننا إذا استقصينا البحث، وجدنا العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعاني التي تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة، فإلباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته، وإلباسه النصب دليل مفعوليته، وإلباسه الجر دليل إضافته فالمتكلم يأتي بالرفع لفاعلية الاسم والنصب لمفعوليته والجر لإضافته، فالفاعلية والمفعولية والإضافة، علل لأن رفع المتكلم الكلمة، أو نصبها أو جرها.

هذه المعاني، التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، لا تحدث في الكلمة اعتباطا بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن مركزها فيها، فمحمد ومحمود مثلا، ليسا فيهما معنى الفاعلية والمفعولية ...

فإذا دخلا التركيب، وقيل: قتل محمدٌ محمودًا، حدثت فيهما هذه المعاني، وإذا نظرنا ما الذي أحدث هذه المعاني في التركيب وجدناها حدثت من الفعل الذي هو قتل فارتباطه بمحمد على جهة الوقوع من مسماه جعله فاعلا، وارتباطه بمحمود على جهة الوقوع على مسماه أحدث فيه المفعولية، فالفعل الذي هو قتلَ أحدث الفاعلية في محمد والمفعولية في محمود والفاعلية تقتضي المتكلم أن يحدث رفعا في محمد، وأن يحدث نصبا في محمود وعلى هذا القياس فيمكننا أن نقول: إن ما يسميه النحاة عوامل قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب، وقد عرف النحاة العامل بذلك فقالوا: العامل ما به يقوم المعنى المقتضى للإعراب.[2]

ومن المدافعين أيضا عن نظرية العامل عباس محمود العقاد الذي يرى بأنها مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل هي مسألته الكبرى أو مسألته الأولى والأخيرة لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء.[3]

ويؤكد العقاد أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة.

---

[1] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ج2، ص 127.

[2] محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، د، ت، ص 81،80.

[3] عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط6، ص 29.

وقد حاول العقاد أن يصل إلى حل وسط بين الطرفين المؤيدين والمعارضين فالمنكرون للعامل – ظاهرا ومقدرا - مخطئون لأن الشواهد لا تحصى في الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع، وشواهد ذلك في قوافي القصائد أظهر من الشواهد الأخرى في الكلمات التي تتخللها، وليست قواعد هذا الشعر بنت جيلها ولا بنت جيل محدد منذ نشأة اللغة العربية.[1]

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع، أو تعميم معاني الجزم والكسر على هذا المثال، ثم ضبط مفعول العامل في مواضعه المختلفة على هذا القياس.[2]

المبحث الثاني: رأي عبد القادر فاسي الفهري في أسلوب الاشتغال

لقد عالج الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربية، ظاهرتي التفكيك والتبئير باعتبار أن البني التفكيكية شأنها شأن البني التبئرية، تولد في الأنحاء التوليدية وذلك عن طريق النقل، بحيث تنقل مثلا العنصر (زيد) من موضع داخلي إلى موضع خارجي، ويترك مكانه ضميريا، ومن القضايا الأساسية الأخرى التي يتناولها فاسي الفهري في إطار الرتبة موضوع الاشتغال، ومن الأسئلة التي حاول الإجابة عنها، هل الاشتغال تبئير أم تفكيك؟

وأول ملاحظة يسوقها في الموضوع أن الاشتغال لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية، وأن النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة اعتمادا على مقاييس عاملية محضة، ثم عرض لخصائص الاشتغال عند النحاة، فوجد أنه يماثل التبئير من وجوه ويماثل التفكيك من وجوه أخرى كما حدد أهم خصائص الاشتغال. وعلى أساس هذه المعطيات يستدل فاسي الفهري على أن الرتبة الأصل في اللغة العربية هي فعل فاعل مفعول، وجود رابطة في الجملة الاسمية وافتراض قواعد للتفكيك والتبئير وظاهرة الاشتغال وغيرها في بنى أخرى. وما ينبغي الانتباه إليه أن الفهري قد أعاد النظر في كثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع مرونة النسق في العربية.

كما راجع بعض الثوابت في النحو العربي، كالتمييز بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية ليثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية هي بنية الجملة الفعلية، وهي من نمط فعل فاعل مفعول والهدف من كل ذلك هو التأكيد أن اللغة العربية لغة طبيعية لأن معطياتها تختلف عن اللغة الإنجليزية.

1.التبئير(الموضعة):

يعرف الفهري هذا النوع من النقل بأنه عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية... من داخل الجملة إلى خارج الجملة حيث يتم في البنى السطحية للجملة عن طريق إخراج مكون من مكوناتها من الترتيب الأصلي في البنية العميقة إلى خارج الجملة ويشتمل هذا النوع من النقل المركبات الاسمية والحرفية والوصفية والموصولة ويستدل الفهري على هذا النوع بالجمل إياك نعبد، الله أدعو، في الدار وجدته، حيث يعد الفهري هذه الجمل التي تشتمل المركب الإضافي إياك، المركب الاسمي الله، المركب الحرفي في الدار، مقولات نقلت من رتبها الأصلية داخل الجمل إلى خارجها. إذ أن

[1] عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 149.

[2] المصدر نفسه، ص 150.

أصلها الذي تقتضيه قبل أن تنقل هو نعبد إياك، أدعو الله، وجدته في الدار، سنلتقي غدا، ويرى الفهري أن لهذا النوع من النقل قيودا خاصة منها ما يتعلق بالمكان، المصدر، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة، ومنها ما يتعلق بميدان التحويل، ومنها ما يتعلق بخرج التحويل، أي البنية الناتجة عن خرج التحويل والقيود التي تتعلق بالمكان المصدر أي المكان الذي تنتقل منه المقولة الداخلية في الجملة، أما القيود التي تتعلق بالمكان الهدف، أي المكان المنقول إليه المكون المبأر فيحددها الفهري بقيد واحد، وذلك على نحو ما تمثله الجملتان الآتيتان حيث يقع المفعول في رتبته الأصلية في الجملة:

-قرأ خالد دلائل الإعجاز،

-دلائل الإعجاز قرأ خالد.

وأما القيود التي تتعلق بميدان التحويل وصورة التحويل، أي الجمل التي يمكن أن يقع فيها هذا النوع من النقل وطريقة النقل، فهي خاصة بالجمل التي تتضمن أكثر من محمول مدمج، والتي يخضع فيها النقل لقيود التابع السلكي.[1]

ويمثل الفهري لهذا النوع من الانتقال عبر الأسلاك المدمجة باسم الاستفهام الذي يمكن أن ينتقل من صدر كل جملة مدمجة على الربط الأيمن للجملة.

وأما القيود التي تتعلق بخرج التحويل، أي البنية الناتجة عن هذا النوع من النقل (التبئير) وهما قيدان:

-أن الربط يجب أن يتم في إسقاط مؤاخ.

-توارث الإعراب.

فمفاد القيد الأول أن البنية الناتجة عن هذا النوع من النقل أو التحويل يجب أن تربط بين المكون المبأر والجملة في إسقاط مؤاخ نحو ما توضحه الجملة الآتية: زيدًا ضربت.

ويمتنع أن تكون البنية الناتجة عن هذا النوع من النقل جاعلة المكون المبأر في إسقاط والجملة في إسقاط نحو ما يوضحه لحن الجملتين الآتيتين:

-زيدًا إني ضَربتُ.

-الله هل دعا محمد.

ومفاد القيد الثاني أن المكون المبأر يجب أن يرث حركة إعرابية عن المصدر المنقول منه نحو ما توضحه صحة الجملة الأولى في مقابل لحن الجمل الثانية

-الكتاب قرأتَ.

-الكتابُ قرأتُ.[2]

2.الخفق:

ذهب فاسي الفهري إلى أنه بخلاف التغييرات التي تحدث قبل الفعل، والتي يجسدها نقل التبئير هناك تغييرات تحدث بعد الفعل، وتغير محليا رتب الفضلات كما هو ممثل له[3] في الجملة الآتية: ضرب الولد زيدٌ.

---

[1] ينظر: عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص 114، 115.

[2] ينظر : عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص، ص 118، 120.

[3] ينظر : المصدر نفسه، ص 113.

ويوضح المثال أن نقل الخفق يختلف عن نقل التبئير، في كون الخفق متعلق بإعادة ترتيب الفضلات الواردة بعد الفعل والتي تشمل الفاعل والمفعول والمخصصات كالمفاعيل الأخرى. (المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان) والمفعول له، والمفعول المطلق) والمركبات الحرفية (الجار مع الجرور) وداخل إسقاط (الجملة) وليس خارجها كما هو في التبئير، ولهذا ذهب الفهري إلى أن مثل هذا التقديم يختلف عن التبئير في عدة خصائص إذ هناك قاعدة من نوع خاص، تضبط هذا النوع من الرتبة، هي قاعدة خفق ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ويتضح من قول الفهري أن الخفق يخضع لقيدين:

أ. ألا تخرج عن إسقاط واحد في الجملة.

ب. لا تنطبق إلا العُجَرِ الأخوات.

ومفاد القيد الأول أن الخفق بخلاف التبئير يكون داخل إسقاط الجملة، ولا يمكن أن يعبر المكون المنقول من رتبته الأصلية مثل:

-كم تظن أن زيدا تزوج من النساء،

-كم تظن من النساء أن زيدا تزوج.

ويمكن لحن الجملة الثانية في كونها تنقل المكون (من النساء) الواقع في الجملة المدمجة (زيد تزوج من النساء) إلى الجملة الرئيسية (تظن).

ومفاد القيد الثاني أن هذا النوع من النقل لا ينطبق إلا على العُجر الأخوات أي التي تجتمع في سلك واحد بعد الفعل (تجمعها عقدة واحدة في المشجر)[1].

ويمتنع حسب هذا القيد أن يكون نقل الخفق بين عجرتين وليستا أختين: لعدم إمكانية تبادل المواقع في ما بينهما، نحو ما يوضحه لحن الجملة الأخيرة من هذه الجمل:

-جاء كثير من الرجال البارحة،

-جاء البارحة كثير من الرجال،

-جاء كثير البارحة من الرجال.

حيث تم نقل المكون (البارحة) إلى المركب الاسمي (كثير من الرجال) وهي بذلك تتبادل الموقع وهذا ما يعد خرقا للقيد حيث أن الخفق لا ينطبق إلا على العجز الأخوات.

3.التفكيك:

يعد التفكيك في القواعد التوليدية التحويلية، قاعدة من القواعد التي يتم بمقتضاها نقل مكون من مكوناته الجملة من رتبته الأصلية إلى خارج الجملة، إما يمينا أو يسارا ولهذا ذهب الفهري إلى أن التفكيك نوعان، باعتبار الجملة تفكك إلى اليمين كما في جملة (زيد ضربته)، وتفكك إلى اليسار كما في جملة (ضربته زيد)[2]، وللتوضيح نورد هذا المخطط الذي يبين نظرة فاسي الفهري إلى أسلوب الاشتغال:

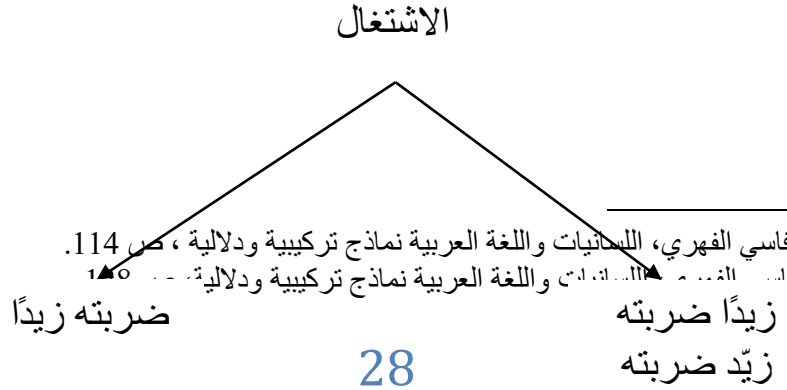

[1] ينظر: عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، ص 114.

[2] ينظر: عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص 116.

ويرى الفهري أن زيد الواقع بين الجملة الأولى ويسار الجملة الثانية مفكك من الجملتين إلى خارجهما، ويجمع التبئير والتفكيك النقل إلى اليمين إلا أنهما يختلفان من حيث قواعد النقل إذ يشترط في العنصر المفكك الرفع خلافا لعنصر التبئير الذي يرث الحركة الإعرابية من المصدر المنقول عنه كما يترك أثرا ضميريا فالتفكيك يكون بالارتفاع سواء كان المصدر مجرور أو مرفوع وهو يخالف التبئير في هذا النحو: "زيد ضربت غلامه"، "زيدا مررت به"، حيث توضح الجملتان أن العنصر المفكك إلى اليمين لا يرث.[1]

الحركة الإعرابية عن المكان المصدر على نحو ما هو في البؤرة ويترك أثرا ضميريا (الهاء)، وهذا ليس شرطا حيث أن العنصر المفكك قد يترك وقد لا يترك خلافا للبؤرة التي ترث الحركة الإعرابية عن المصدر ويمتنع أن تترك أثرا ضميريا إذ الأصل في الجملتين:

-ضربت غلام زيد،

-مررت بزيد.

ومن القيود التي وضعها الفهري لهذا النوع من النقل، قيد التعيين الذي مفاده أن العنصر المفكك يجب أن يكون محدد من حيث الجنس، النوع أو الإشارة، فالعنصر المفكك يمكن أن يكون نكرة فيكون جنسيا، أو معينا نوعيا، أو إشاريا.

والقيد الوحيد هو ألا يكون المفكك غير معين ومعلوم أن غير المعلوم ليس إحاليا البتة مثل: رجل جاءني هذا الصباح.

-أستاذ في الجامعة لا يمكن أن يرغب في هذه المسؤولية.

حيث يوضح فاسي الفهري في هذه الأمثلة أن التفكيك في النكرة جائزة.[2]

4.قضية أصل الرتبة:

من أهم القضايا النحوية التي تعرض لها الفهري في المستوى التركيبي، تحديده للرتبة التي تتميز في وضعها في البنية السطحية عن وضعها في البنية العميقة، بناء على نوع القواعد التحويلية في اللغات مثلا: ضرب عيسى موسى، فاعلا بالضرورة، جريا وراء القاعدة النمطية التي تقدم الفاعل على المفعول وجوبا في حالة تعذر ظهور الحركة أمنا للبس فإذا أدخلنا قاعدة تحويلية تنقل الفاعل إلى موقع الابتداء وجب تطبيق قاعدة التطابق في الجملة المشتقة.[3]

وتعد هذه القضية أيضا مدخلا لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى في إطار البرنامج التوليدي، كونها الأساس في معالجة مجموعة من القضايا أهمها:

-إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.

---

[1] ينظر: عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص 129.

[2] ينظر: عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، ص 131.

[3] ينظر : المصدر نفسه ، ص 134.

-إشكال الضمائر والمتصلات بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعا لترتيب المكونات داخل الجملة[1].

-إشكال النقل فالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يمكننا من فهم اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انطباق القواعد[2].

وركز فاسي الفهري على هذه القضية باعتبارها مقارنة مبنية على أساسيات البرنامج التوليدي، وبخاصة النحو المعجمي الوظيفي، حيث يرى – خلافا لما ذهب إليه تشومسكي- أن الرتبة في اللغة العربية من نمط: ف، فا، مف 1، مف 2، فهي الرتبة التي تعبر عنها الجمل الآتية:

1. جاء الولدُ.
2. أكل عَمْرُو تفاحةً.
3. أعطى زيدٌ عمرًا هديةً.

وللاستدلال على أصل هذه الرتبة يوظف الباحث تقنية الحجج المستخدمة في اللسانيات التوليدية مع تبريرها، وهي حجج من داخل اللغة، ومن ذلك:

- أن الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلا متعديا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول.
- عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز[3].
- بعض القيود عن الإضمار، فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه لفظا أو رتبة.
- التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا، إذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد.

وينتهي فاسي إلى القول: "إن مثل هذه المعطيات يمكن أن تساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط ف، فا، مف"[4].

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بلغازي ليبيا، ط1، 2009، ص 284.

[2] المصدر نفسه، ص 285.

[3] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص 286.

[4] المصدر نفسه، ص 287.

خاتمـــــــــة

خاتمة

حظيت نظرية الاشتغال بدراسات وأبحاث متعددة تناولت تعريفها ونشأتها وتاريخها وأصالتها، والخلاف فيها وفي أحكامها وكان للاشتغال عناية خاصة بين علماء النحو، فكان مثار جدل عنيف بين العلماء، وشغل من تفكيرهم حيزا كبيرا، وبعد دراستنا وتحليلنا لأحكام الاشتغال وأمثلته فقد رأينا بوضع قاعدة سهلة لتيسيره للدارسين وخلاصتها:

- أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل بمنصوب نصب وحول إلى باب المفعول،
- يعرب الاسم المتقدم مبتدأ، إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم، أو وقع قبل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدارة، أو جاءت بعده جملة فعلية، تكون خبرا له.
- إذا ورد الاسم المتقدم مرفوعا ضم لباب المبتدأ، والجملة الفعلية خبره، وإذا ورد منصوبا ضم لباب المفعول.

ويتضح لنا مما ذكر سابقا أن أسلوب الاشتغال قد أخضعه النحاة إلى نظرية العامل وذلك لغايات تفسير الحركة الإعرابية "الفتحة" إذ أن قانون الإسناد عند النحاة يقوم على فكرة أن كل معمول لا بد له من عامل، والمنصوب لابد له من ناصب أوجب فيه النصب، رغم قول ابن مضاء بإلغاء نظرية العامل والدعوة إلى إسقاطه وكل ما يترتب عليه من حذف وتقدير واستتار، لكن رفضه لم يلق تأييدا إلا عند أصحاب التيسير المعاصرين الذين يرون بأن العامل هو سبب كل المشكلات النحوية المعقدة حيث كان إبراهيم مصطفى أول المتأثرين بابن مضاء وتابعه آخرون منهم شوفي ضيف، مهدي المخزومي، خليل أحمد عمايرة ... وحاول بعضهم تقديم أراء وأفكار بديلة لنظرية العامل، لكن لم نجد في ذلك ما يمكن أن يرقى إلى مستوى النظرية العلمية، التي يمكن أن تعم وتسود في التأليف النحوي.

وتعد الجهود التي قدمها الفهري استثمارا للدرس النحوي العربي، حيث انشغل بمسألة الرتبة من خلال النظرية الموسعة التي اقترحها تشومسكي في أواسط السبعينيات: الرتبة الأصلية: فا ف مف، النقل، التبئير، التفكيك، بنية المركب الاسمي ...

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أ. المعاجم:

1. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008م.
2. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط3، 1414ه.
3. أبو عبد الرحمان الخليل، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دط، ج4.

ب. الكتب:

1. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005، المجلد 2.
2. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979م.
3. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة التجارية الكبرى، أول شارع محمد علي بمصر، لصاحبها مصطفى محمد، ط11، 1963م.
4. ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001م.
5. ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج2.
6. أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دت.
7. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
8. أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، دط، 1355ه، ج2.
9. أحمد علم الدين الجندي، في قواعد العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، دط، 1981م، ج3.
10. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1994.
11. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، 1979م، ج5.
12. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، ط1، بالمطبعة الخيرية، مصر، 1305ه.

13. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، ط1، 2009.
14. خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، دراسات وآراء في علم اللغة المعاصر، 5.
15. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، عمان، الأردن، ط1.
16. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، الأردن، ط1، دت.
17. ضيف شوقي، تيسير النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، د، ط، 1986م.
18. عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط6.
19. عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر عمارة معهد التسيير التطبيقي ساحة محطة القطار بلقدير، دار البيضاء، المغرب، ط1، 1958.
20. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ج2.
21. فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، النحو الوظيفي قواعد وتطبيقات، دار الأعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.
22. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلام، القاهرة – مصر – دط، دت، الجزء1.
23. محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، دت.
24. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، دار عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1979م.
25. محمود حسني مغالسة، النحو الشافي الشامل، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، دط، 2006.
26. مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992م.
27. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

ج. المواقع الإلكترونية:

1. شبكة الجزيرة الإعلامية: 2014/11/06، الساعة 21:23

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان **الصفحة**

البسملة

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة أ- ج

مدخل 5-9

أولا: الجانب النظري

الفصل الأول: دراسة عامة لمصطلح الاشتغال 11-18

المبحث الأول: تعريف الاشتغال 11

1. لغة 11
2. اصطلاحا 11

المبحث الثاني: أركان الاشتغال وشروطه 13

1. الاسم المشغول عنه 13
2. المشغول 13
3. المشغول به 13

المبحث الثالث: أحكام الاشتغال الإعرابية 15

1. ترجيح النصب 15
2. وجوب النصب 17
3. وجوب الرفع 17
4. ما يستوي فيه الوجهان 18
5. ترجيح الرفع 18

ثانيا: الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: أسلوب الاشتغال عند عبد القادر فاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية"

المبحث الأول: الاشتغال بين القدامى والمحدثين 20

1. رأي القدامى في أسلوب الاشتغال 20
2. رأي المحدثين في أسلوب الاشتغال 24

أ. المعارضون 25

ب.المؤيدون 28

المبحث الثاني: رأي فاسي الفهري في أسلوب الاشتغال 29

خاتمة د

قائمة المصادر والمراجع 39

فهرس الموضوعات 42